مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية
Journal of Studies in Islamic Finance and development
العدد:07 (2023)
ص125 -142

أهمية تنويع المنتجات المالية الإسلامية لبنك البركة الجزائري في ترقية الاستثمار في الجزائر"

The importance of diversifying the Islamic financial products diversification in Algeria-case study al baraka bank

بن زعمية فاطمة زهراء[1]، علي بن يحي عبد القادر[2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، f.benzaamia@univ-chlef.dz

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، a.alibenyahia@univ-chlef.dz

تاريخالإرسال: 22- 03- 2023

تاريخ القبول: 03- 06- 2023

ملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على المنتجات المالية الإسلامية، وكيفية مساهمتها في تطور الاستثمار الجزائري، حيث تمت الدراسة التطبيقية على بنك البركة الجزائري.

توصلت هذه الدراسة إلى أن بنك البركة الجزائري يتعامل بمختلف صيغ التمويل الإسلامي وهو بذلك يساهم في تنوع التمويل لتوسيع الاستثمار الجزائري لمنافسة باقي الاستثمارات الدولية العاملة بالتمويل الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: المنتجات المالية، الاستثمار، المصارف الإسلامية الجزائرية، التمويل الإسلامي.

تصنيفاتJEL: E2. E5. H3. N2

Abstract: This study aims to identifying the Islamic financial products and how they contribute to the development of Algerian investment.

The study was applied to AI BARAKA Bank of Algeria, and we concluded that deals with various forms of Islamic finance, thus contributing to the diversification of financing to expand Algerian investment to compete with other international investments in Islamic finance

Keywords; Islamic financial products, investment, Algerian Islamic banks, Islamic finance

JEL Classification Codes: E2. E5. H3. N2

1. مقدمة

تشغل المؤسسات الاقتصادية اهتمام كل الفاعلين في المجتمع، إذ أن ذلك يرجع إلى الأهمية النسبية في مسار خلق الثروة، فهي بالكاد تكون الفاعل الأول لدعم النمو الاقتصادي، فالمؤسسة الاقتصادية تقوم

بالعملية الإنتاجية، من خلال عمليات الاستثمار، الاستهلاك، انجاز البنية التحتية، التصدير، كما تعمل على تقليص الواردات ..الخ، فضلا عن مساهمتها في تقليص البطالة.

ولما كان للمؤسسة الاقتصادية هذا القدر من الأهمية في اقتصاديات الدول، فإننا نلاحظ اهتماما متزايدا لجل الفاعلين في اقتصاديات كل الدول من اجل ضمان حسن تسييرها وضمان بقائها، فضلا عن السعي الحثيث لخلق المزيد منها، وفي ذات الصدد، فقد تم الاتجاه إلى تذليل كل العقبات والصعوبات التي تحول دون السماح لها بأداء الدور الاقتصادي والاجتماعي المنوط بها.

ولعل من بين أهم العقبات التي أصبحت تحد من أداء المؤسسة لأدوارها مشاكل مرتبطة بتمويل أنشطتها، إلى أن أصبحت الوظيفة المالية في المؤسسة بالغة الأهمية والحساسية، بل وقد استأثر موضوع تمويل المؤسسات بحصة الأسد من بين اهتمامات متخذي القرار سواء على مستوى المؤسسات أو الحكومات، بل وحتى الباحثين والخبراء، وقد تزايد الاهتمام بتمويل المؤسسات الاقتصادية بفعل تزايد تنافسية المؤسسات الممولة أيضا، حيث أصبح أمامها طرق عديدة للاستجابة لاحتياجاتها التمويلية.

وبدورها، فان البنوك الإسلامية – من خلال ما تعرض من خدمات ومنتجات مالية– أصبحت حصة هامة في سوق التمويل، سواء تعلق الأمر بتعبئة المدخرات أو بتمويل الفرص الاستثمارية لشريحة واسعة من المتعاملين في المجتمع من الذين لم تتمكن البنوك التقليدية في الاستجابة لمتطلباتهم.

وبناء على ما سبق، فإننا نريد معالجة إشكالية فعالية المنتجات المالية المعتمدة من قبل بنك البركة لذات الغرض، وذلك من خلال التساؤل الآتي:

إلى أي مدى ساهمت المنتجات المالية الاسلامية المعتمدة من طرف بنك البركة الجزائري في ترقية الاستثمار الوطني؟

ومن أجل الاجابة على السؤال الرئيسي تم التطرق للأسئلة الفرعية التالية:

_ فيما تتمثل أهم المنتجات المالية الاسلامية المستخدمة في بنك البركة الجزائري؟

_ كيف يساهم بنك البركة الجزائري في تطوير الاقتصاد الوطني؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في ضرورة تبني منظومة خدمات مالية تستجيب لمبادئ الشريعة الإسلامية، سواء تعلق الأمر بأصحاب الفوائض المالية الصغيرة الذين يقومون بتفويض البنك للتصرف في أموالهم، أو تعلق الأمر بأصحاب المشاريع الاستثمارية الذين هم بحاجة لمرافقة البنك الاسلامي لتمويلها.

أهداف الدراسة:

- الوقوف على أهم المنتجات المالية الاسلامية المتعامل بها حاليا؛
- التعرف على المصارف الجزائرية التي تتعامل بالتمويل الاسلامي؛
- محاولة معرفة مدى مساهمة المنتجات المالية الاسلامية في الاستثمار الجزائري؛

منهجية الدراسة

من أجل دراسة اشكالية الموضوع والاجابة على سؤالها الرئيسي يتعين علينا اتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل التعريف بمصطلحات الدراسة، بالإضافة للمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لمعرفة مراحل تطور المنتجات المالية الاسلامية بمختلف أنواعها والتعرف على العقبات التي تواجه الاستثمار بها في المصارف الجزائرية ومحاول وصف حلول لها.

من أجل تبسيط الدراسة تم تقسيمها إلى محاور كما يلي:

- **المحور الأول: الاطار النظري للمنتجات المالية الاسلامية؛**
- **المحور الثاني: تمويل المصارف الاسلامية للاستثمار الجزائري**
- **المحور الثالث: دور المنتجات المالية في الاقتصاد الجزائري؛**

2المحور الأول: الاطار النظري للمنتجات المالية الاسلامية

1.2 الفرع الأول: ماهية المنتجات المالية الاسلامية

أولا: تعريف المنتجات المالية الإسلامية

تجدر بنا الإشارة إلى أن هناك تعاريف متعددة للمنتجات المالية الاسلامية، ومن بينها أنها ""تصرف اختياري، لحل مشكلة محددة والوصول إلى هدف معين بوسيلة مالية، قد يقتصر على عقد أو أكثر، لأن المنتج المالي من حيث المبدأ يشمل(السلم، الاجارة، المشاركة)، كما يشمل التطبيقات المختلفة التي تتفرع عنها(المرابحة للأمر بالشراء)، والتي تهدف لحل مشكلة أو قضية مالية""(البنك الاسلامي للتنمية، 2008، صفحة 12) ومدلول التعريف أن المنتج المالي عمل اختياري للعملاء الذين يقعون في عسر مالي، وهذا العقد غاية بالنسبة لهم لحل مشكلة مالية، كما عرفت على أنها ""تلك الصيغ التي تستطيع بها المؤسسات المالية الإسلامية توليد أصول مالية قادرة على جذب المدخرات وعلى توفير فرص تمويل مربحة في النشاطات الاقتصادية المختلفة"".(اسلامي اف ان، 2003)ما يمكننا قوله عن هذا التعريف أن المنتج المالي هو صيغة مالية للمؤسسة المالية العاملة وفق الشريعة الاسلامية حتى تجد أصول مالية لتوفير الاموال التي تتعامل بها مع الزبائن، عرفت كذلك أنها ""عقود تتم صياغتها من طرف المؤسسة المالية الاسلامية بصياغة دقيقة جدا، بحيث تكون تتفق والشريعة الاسلامية ومنسجمة مع القوانين والنظم والتعليمات السائدة في بلدانها ثم تجعلها نبراسا لها في التعاقد بين المؤسسة والعملاء""(قحف، 2011، صفحة 20)، ما يمكننا قوله من خلال التعريف السابق أن المنتجات المالية عبارة عن عقود بين المؤسسة المالية التي تحسن صياغتها لجدب عملاء يفضلون التعامل وفق الشريعة الاسلامية وفي ظل قوانين والنظام السائد في البلد

كتعريف عام للمنتجات المالية الاسلامية نقول أنها عقود بين المؤسسات المالية والعملاء تعمل وفق نظام اسلامي بعيدة كل البعد عن الربا والفوائد، هادفة لحل بعض المشاكل المالية التي يتعرض لها المستثمرون خلال استثماراتهم.

ثانيا: خصائص المنتجات المالية الإسلامية

تتميز المالية الإسلامية بخصائص عدة من بينها:

1. **المصداقية الشرعية:** وهذا يعني أنها موافقة للشرع الإسلامي، مما يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي بأكبر قدر ممكن(سويلم، 2006، صفحة 17)

2 **الكفاءة الاقتصادية:** تعني استخدام الموارد الاقتصادية بالكيفية التي تعظم المردود الاقتصادي والاجتماعي من ذلك الاستخدام، وانتاج تشكيلة مثلى من السلع والخدمات تتيح اقصى درجات الإشباع للحاجات، علما أنها توسع كذلك الفرص الاستثمارية من خلال المشاركة في تحمل المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات والحصول على المعلومات(حمزة، 2013، صفحة 12)

3 **الابتكار الحقيقي بدل التقليد:** التنوع المتوفر في المنتجات المالية الاسلامية حقيقي، بسبب الطبيعة التعاقدية للمنتجات(حنان، 2011، صفحة 04)

ثالثا: ضوابط المنتجات الاسلامية

للمنتجات المالية الاسلامية بعض الضوابط التي تحكمها كغيرها من أدوات التمويل التقليدي وهي مقسمة لضوابط شرعية ايجابية، سلبية واحترازية كما يلي:(العمارة، 2014، صفحة 07)

أ_ ضوابط شرعية يجب توفرها في المنتجات المالية الاسلامية:

- تعلق المنتج بغرض مشروع نافع للمجتمع وتحقيق مصلحة معتبرة لأصحابه؛
- تحقيق التراضي الذي ليس فيه شوائب للإرادة، وان لا يؤدي ضرر بالآخرين؛
- مشروعية الآلية والعقود المستخدمة في المنتج؛
- تحمل الضمان وأعباء الملكية والمشاركة في الربح والخسارة،
- مراعاة ضوابط الاجتهاد والقواعد العامة للشريعة؛
- عدم السعي للموافقة المطلقة أو المخالفة المقصودة للأوضاع المتعامل بها؛
- عدم التأثر بالمنهج غير الإسلامي؛

ب_ أمور اجرائية يجب تحقيقها لنفاذ المنتج مع أمور أخرى تتعلق بهذه الجوانب الأساسية:

- عدم التعارض مع القوانين، أو النظام العام وتعليمات الجهات الرقابية؛
- حماية المنتج من خلال آليات مشروعة لتوقي المخاطر أو تخفيفها؛

الحصول على الضمانات في مجال المديونيات والمنتجات القائمة على أساس المشاركة في حالة كان الضمان من طرف ثالث أو المدير أو الشريك؛

2.2 الفرع الثاني: أنواع المنتجات المالية الإسلامية

منتجات المالية الإسلامية تتنوع بكثرة وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفرع من المحور الأول كما يلي:

أولا: المنتجات التمويلية القائمة على الملكية

كذلك المنتجات التمويلية تتفرع حسب طبيعتها وعلى حسب المبدأ الذي تقوم عليه كما يلي:

1: **المضاربة:** هي اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما بموجبه المال للآخر ليعمل به، على أن يكون ربح ذلك بينهما على ما يتفقان عليه، يسمى الأول رب المال، ويسمى الثاني المضارب أو العامل، وهي مشروعة بنسبة تقديرية وبالإجماع واقرها الاسلام بضوابط شرعية.(مرزوق، صفحة البنوك الاسلامية)

تنقسم المضاربة إلى:(مرزوق، صفحة البنوك الاسلامية)

أ_ مضاربة مطلقة: هي اطلاق صاحب المال يد المضارب للعمل في المال في ما يراه يحقق أرباح.

ب_ مضاربة مقيدة: صاحب المال يقيد العامل بشروط معينة يعمل في اطارها.

2_ **المشاركة:** هي عقد بيع بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال للقيام بأعمال وأنشطة محددة ومعروفة بهدف تحقيق الربح الذي يشترط في المشاركة بينهم، ولكن المساواة في الحصص والأعمال والمسؤوليات ليست بالشرط الأساسي.(محمود، 2008، صفحة 223)

تنقسم المشاركة إلى: (الكاساني، 2003، صفحة 502)

أ_ شركة الأموال: يشترك شخصان في رأس المال على أن يشتريا ويبيعان معا ويتقاسمان الناتج من الربح وفق شروط موضوعية.

ب_ شركة أعمال: تسمى كذلك شركة أبدان او الصانع وهي اجتماع شخصان على الاشتراك في عمل ويساهم كل منهما بعمله في اطار الشركة ويتم تقاسم الارباح بغض النظر عن توافق الجهد والمهنة.

ج_ شركة الذمم: شركة دون مال تستند فيها على وجاهة وسمعة كل منهم عند الناس في البيع والشراء.

3_ المزارعة: دفع الارض من مالكها إلى من يزرعها ويعمل عليها، ويقتسمان الزرع، أي طرف له الارض وطرف يعمل والمصرف يشارك باعتباره يمثل الطرف الذي يمول(حسن ص.، 2001، صفحة 177)

التطبيق المصرفي لعقد المزارعة: تطبيق عقد المزارعة قليل نوعا ما في البنوك الاسلامية لارتفاع المخاطر وصعوبة التنبؤ بالكميات المتوقع الحصول عليها من وراء الزراعة، كما انها تحتاج لرؤوس أموال كبيرة لتوفير الآلات والمعدات اللازمة لمدخلات الانتاج، لذا البنك لا يريد المغامرة بدخول هذه المشاريع(العوضي، 2013، صفحة 178)

4_ المساقاة: تقديم الثروة النباتية (زرع، أشجار مثمرة) محددة لمالك معين إلى عامل ليقوم باستغلالها وتنميتها من خلال السقي والرعاية ويوزع الناتج بينهما بنسبة متفق عليها(الكريم ر.، 2001، صفحة 72)

5_ المغارسة: تقديم الأرض لمالك معين ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما ويكون الشجر والانتاج بينهما.

ثانيا: المنتجات التمويلية القائمة على المديونية

1_ المرابحة: عقد بموجبه يتم من خلاله بيع سلعة بتكلفتها مضاف إليها ربح محدد بشرط أن كل من البائع والمشتري يعرفان سعر التكلفة(الشنقيطي، 1436، صفحة 01)

من شروط المرابحة ما يلي:(مصطفى، 2009، صفحة 53)

أ_ ان يكون رأس المال معلوم؛

ب_ البائع يذكر كل ملابسات العقد التي تم الشراء أو بيع فيها مرابحة؛

ج_ الربح يكون كذلك معلوم؛

د_ وجوب صحة العقد الأول الذي يسبق عقد المرابحة لأنها تعقد على مبيع سابق لها؛

هـ_ يجب أن يخلوا التعامل تماما من الربا؛

2_ الاستصناع: هو عقد يشترى به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وثمن محدد للمؤسسة المالية أن تقوم بتوسيط نفسها لدفع قيمة السلعة المصنعة للصانع بدلا من العميل وبعد التصنيع البنك يقوم ببيعها لعميله مقابل ما دفعه في تصنيعها بالإضافة لربح زائد(الكريم ر.، 2007، صفحة 117)

3_السلم: هو بيع معلوم في الذمة محصور في الصفة بعين، أو ما هو في حكمها لأجل معلوم والسلم والسلف عبارتان عن معنى واحد وهو من مصالح الحاجية وقد سماه الفقهاء بيع المحاويج، وهذا البيع يقوم فيه المشتري بتسليم الثمن للبائع في مجلس العقد على ان يقوم البائع بتسليم ما اتفقا عليه لاحقا لعدم توفره في الحال(القضاة، 2007، صفحة 167)

ثالثا: المنتجات التمويلية القائمة على اساس المنفعة

وتنقسم إلى ما يلي:(حسن م.، 2001، صفحة 168)

1_ الاجارة: هي عقد لازم على منفعة لمدة معلومة وبثمن معلوم.

أ: الإجارة بالتمليك: تتضمن عقد إيجار ينتهي بالتمليك التزام المستأجر اثناء فترة التأجير او انتهائها بشراء الأصل الرأسمالي.

ب: التأجير التمويلي:(اجارة الاسترداد)، تعتمد هذه الصيغة على عقد بين شركة تأجير تمويلي ومستأجر الذي يطلب من الشركة استئجار اجهزة وآلات حديثة لمشروع أو مصنع، والأصل يبقا ملك للمستأجر طول تلك الفترة.

ج: التأجير التشغيلي: تشبه اجراءات هذه الصيغة صفقة شراء تأجيري قصير الأمد مثلا المؤجر بشراء الآلات وصيانتها لغاية تأجيرها اي مستأجرين لفترات محددة بدفعات إجاريه وشروط مغرية ويتحمل المؤجر تبعات ملكية الاصل من حيث التأمين والتسجيل والصيانة.

المحور الثاني: تمويل المصارف الاسلامية للاستثمار الجزائري

يلعب التمويل الدور الرئيسي في العمليات الاستثمارية حيث أن هم المدير المالي الوحيد هو كيفية الحصول على هيكل تمويلي أمثل يباشر به العمليات التشغيلية، والبنوك الاسلامي عملها تعبئة الموارد المالية للمستثمرين الذين يتهربون من الربا.

الفرع الأول: المناخ الاستثماري الجزائري

أشار الوزير الجزائري للمساهمة وترقية الاستثمار في محاضرة القاها في الدورة العادية للغرفة التجارية البلجيكية العربية بلوكسمبورغ يوم15جوان 2016أن الجزائر شرعت في تقديم تسهيلات للمستثمرين الاجانب من اجل استقطاب عدد كبير منهم، ومن بين التسهيلات الممنوحة هي التقليل من مهلة الحصول على الاستثمار عقارات صناعية، تخفيض ضرائب على الفوائد، كما لم ينفي الوزير أن هناك مجموعة عراقيل ونقائص موجودة في أي نظام ومنها النظام الجزائري بسبب عدم تأقلم العقليات مع تحرير السوق وغياب الاستراتيجيات الاشهارية للتعريف بالمؤهلات الجزائرية الاقتصادية.

أولا: الاستثمار في البنوك الاسلامية

1_ يعرف الاستثمار في البنك الاسلامي على أنه: تنمية المال شرط مراعاة الأحكام الشرعية عند استثماره، فهو ثمر المال ونمائه في أي قطاع من القطاعات الانتاجية سواء في التجارة أو الصناعة أو اي نشاط اقتصادي آخر(ميلود، 2011، صفحة 03)

2_ خصائص الاستثمار في البنك الاسلامي

من خلال التعريف يمكننا القول أن هناك خصائص تميز البنك الاسلامي وهي:

_ يقدم الاستثمار في البنك الاسلامي الأغراض الانتاجية؛(الهيجاء، 2007، صفحة 58)

_ نتائجه تظهر بعد مدة طويلة(5سنوات على الأقل)؛(عبيد، 2008، صفحة 9)

_ تميز بمنافع مستمرة لأن الأصول العقارية ذات نفع مستمر متكرر ولا تنتهي من عمل لمرة واحدة؛(عبيد، 2008)

_ درجة المخاطرة فيه مرتفعة لأنه في آجال طويلة وعدم التأكد؛

3 معوقات الاستثمار الطويل الأجل في البنوك الاسلامية

1. يتعرض البنك الاسلامي خلال استثماراته لمدة طويلة الاجل إلى عدة عوائق من بينها:(الدوابة، 2006)

1_ معوقات مالية: تتمثل الموارد المالية لبنك الاسلامي في رأس المال والاحتياطات والارباح الغير موزعة والحسابات الجارية بالإضافة للحسابات الاستثمارية، لذا فإن الموارد المالية هي أهم معوق امام البنك خلال توجهه للاستثمار طويل الأجل، فالبنك الاسلامي وعلى خلاف البنك التقليدي يقدم ربح للعميل وليس فائدة حيث أن الربح يكون متوقع من قبل وقد يحصل أو لا بينما الفائدة تكون بعد الحصول عليها وهنا يصعب استقطاب المودعين.

2_ معوقات بشرية: تحقيق اهداف البنك الاسلامي لأهدافه مرهون بالمورد البشري المتواجد لديه، من خلال ما تملكه من مؤهلات شرعية وفنية للممارسة الفعالة لأعمالها إذ يجب ان يكون المورد البشري ذو خبرة في مجال البنك الاسلامي وله كفاءة استثمارية ويستطيع تقييم العملاء الراغبين في الحصول على التمويل.

3_ معوقات البنك المركزي للاستثمار: رقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك هو أهم دور يقوم به للسيطرة على عرض النقد والحفاظ على حقوق المودعين وعلى استقرار العملة الوطنية، والبنوك الاسلامية تخضع للرقابة لكن البنك المركزي وجد صعوبة في المتابعة مما اعاق الاستثمارات الطويلة الاجل بسبب طبيعة الودائع واساليب التمويل.

المحور الثالث: دور المنتجات المالية في الاستثمار الجزائري دراسة حالة بنك البركة الجزائري

يتم التطرق في آخر محور من الورقة البحثية للحديث عن البنك محل الدراسة وهو بنك البركة الجزائري ومساهمته في تنمية الاستثمار الوطني بمختلف المنتجات المالية التي يتعامل بها.

الفرع الأول: التعريف ببنك البركة الجزائري

من أجل معرفة دقيقة لمساهمة المنتجات التي يتعامل بها بنك البركة الجزائري في تفعيل الاقتصاد الوطني، نتعرف أولا على تأسيسه وأهم منتجاته.

أولا: تأسيس وتعريف بنك البركة الجزائري

تأسس بنك البركة الجزائري في 1مارس 1990 بين شركة البركة القابضة السعودية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وتم تحري القانون الأساسي للبنك في 6 نوفمبر من نفس السنة الذي نص على ضرورة اتخاذ البنك لشكل شركة مساهمة ويسمى في معاملاته مع الغير ببنك البركة الجزائري.

وقال فيه الشيخ صلاح عبد الله كمال:" هو بنك اسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، يهدف لتنمية المجتمع الجزائري المسلم وخلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الاسلامية".

ثانيا: أهداف بنك البركة الجزائري

يهدف بنك البركة الجزائري لتحقيق ما يلي:(بوساحة، 2006)

1: تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية واعمال التمويل والاستثمار.

2: تحقيق ارباح حلال من خلال استقطاب الموارد المالية والبشرية وتشغيلها.

3: تطوير وسائل جذب الاموال والمدخرات وتوجيهها للمشاركة في الاستثمار المحلي.

4: توفير تمويل لازم يسد حاجات القطاعات المختلفة.

الفرع الثاني: دور بنك البركة الجزائري في الاستثمار

أولا: الموارد المملوكة لدى بنك البركة

رأس مال التأسيس:500مليون دج مناصفة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 50% والنصف الآخر للشركة القابضة دلة.

في مدخل 2016 قرر البنك **رفع رأس ماله إلى 2,5 مليار** دج لتتغير نسب المساهمة وتصبح 56% لمجموعة البركة و44% لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ثانيا: تطور موارد البنك

تغيرت وتطورت موارد بنك البركة الجزائري للأحسن خلال السنوات الماضية الأخيرة كما يلي:

الجدول 1: تطور حق ملكية البنك خلال 2015_2017

السنة	2015	2016	2017
حق الملكية(مليون دينار جزائري)	2.849	3.828	4.703
سنة الأساس	%30,87	%75.87	%116.03

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشاط السنوي للبنك.

نلاحظ أن موارد الملكية لبنك البركة الجزائري في تطور ايجابي متزايد خلال الثلاث سنوات مما يوضح ان البنك مرتاح ماديا خاصة سنة 2017 حيث ارتفع بنسبة 116.03% اي بمبلغ 4703 مليون دينار جزائري، مما يجعله في وضعية مالية جيدة.

الجدول 2: تطور ودائع بنك البركة الجزائري خلال 2015_2017

السنوات	2015		2016		2017	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
1_الحسابات الجارية	5.077	16.06	6.451	17.66	9.124	20.47
2_حسابات التوفير والادخار	9.153	28.94	10.898	29.83	13.218	29.65
3_حسابات الاستثمار	11.301	35.73	10.682	29.24	11.950	26.81
3_1حسابات لاستثمار(م+غم)	1,496	4.73	1.710	4.68	1.757	3.94
3_2سندات الصندوق	9.805	31	8.971	24.56	10.193	22.87

4_حسابات المؤونة	6.094	19.27	8.500	23.27	10.284	23.07
المجموع	31.625	100	36.531	100	44.576	100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك البركة الجزائري

نلاحظ من خلال التقرير أن الايداعات في البنك تتزايد من سنة لأخرى خاصة حسابات الاستثمار والحسابات الجارية، مما يوضح أن المستثمرين يتعاملون مع البنك بكثرة، حيث أن القيمة في الحسابات الجارية سنة 2015 كانت 5.077مليون دينار جزائري لترتفع سنة 2017 إلى 9.124مليون دج ما نفسره بأن اغلب استثمارات المتعاملين اصبحت وفق الشريعة الاسلامية ومع بنوك اسلامية وأهمها بنك البركة.

ثالثا: استثمار بنك البركة في المنتجات المالية

يستثمر بنك البركة الجزائري في منتجات مالية مختلفة من اجل ارضاء العديد من العملاء وكدا جذبهم وتوسعة حصص ملكيته ورفع عوائده وسوف تعرضها كما يلي:

أولا: الصيغ التمويلية القائمة علىالملكية

1: المشاركة: حيث يستخدم البنك صيغ المشاركة في العائد من خلال تمويل مشاريع الاستغلال القصيرة الاجل أو الاستثمار المتوسط والطويل الأجل.

الجدول 3: التمويل بالمشاركة في بنك البركة الجزائري خلال 2015_2017

السنة التي ساهم فيها البنك	المساهمة في رأس مال الشركات (دج)
2015	311513400
2016	314069000
2017	314069000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانيات البنك

نلاحظ أن التمويل بالمشاركة لدى بنك البركة الجزائري يتزايد من سنة لأخرى وهذا من أجل المساهمة في رأس مال الشركات داخل الجزائر ويوزعها توزيع مدروس من قبل على حسب امكانياته,

2: التمويل بالمضاربة : يستخدم البنك هذا العقد في عملياته المصرفية لإضفاء الطابع الاسلامي، حيث انه يقوم بالتمويل والاستثمار بعيدا عن الربا.

ثانيا: الصيغ التمويلية القائمة على اساس المديونية

1: المرابحة:

الجدول 4 : تمويل بنك البركة الجزائري بصيغة المرابحة

السنة	2015/المبلغ	2016/المبلغ	2017/المبلغ
تمويل قصير اجل	1827016262	1850208416	1799788533
تمويل متوسط اجل	15151098253	19864662238	28233974472
اجمالي التمويل بالمرابحة	16978114515	21714870654	30033763005

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير سنوية للبنك

نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في تمويل بنك البركة الجزائري للشركات بصيغة المرابحة خاصة على الأجل المتوسط، اي ان البنك ينوع في تمويله خدمة للمستثمرين الكبار والصغار.

2: السلم:

الجدول 5 : تمويل بنك البركة الجزائري بصيغة السلم

السنة	2015/المبلغ	2016/المبلغ	2017/المبلغ
تمويل قصير اجل	5233275715	4320962191	4823854569
تمويل متوسط اجل	1323137569	1526839353	1927288547
اجمالي التمويل بالسلم	6556413284	5847801544	6751143116

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير سنوية للبنك

هناك تمويل مرتفع بهذه الصيغة لكن سنة 2016 متراجعة نوعا ما حيث قدرت نسبة الانخفاض عن سنة 2015 ب 10,81%، كما نلاحظ ان البنك يركز اكثر على التمويل القصير الاجل أكثر من غيره.

3: الاستصناع:

الجدول 6 : تمويل بنك البركة الجزائري بصيغة الاستصناع

السنة	2015/المبلغ	2016/المبلغ	2017/المبلغ
تمويل قصير اجل	410294053	775691454	509158157
تمويل متوسط اجل	214000000	190000000	193000000
تمويل طويل الاجل	9297340	14838947	12260921
اجمالي التمويل الاستصناع	633591393	980530401	714419078

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير سنوية للبنك

يعتمد بنك البركة الجزائري في تمويله للشركات كذلك على هذه الصيغة وفي آجال قصيرة، متوسطة، وطويلة، وما هو ملاحظ أن اجمالي التمويل بصيغة الاستصناع متذبذب ولكنه عموما مرتفع ما يفسر بزياد الاهتمام بهذا التمويل من طرف الشركات، لكن ما نلاحظه هو أن التمويل الطويل الأجل منخفض جدا.

4: الاجارة:

الجدول 7: تطور تمويل بنك البركة الجزائري بصيغة الإجارة لسنوات 2015_2017

السنة	2015/المبلغ	2016/المبلغ	2017/المبلغ
تمويل متوسط اجل	108807054	71210464	269103107
تمويل طويل اجل	18384991	169598944	235476623
اجمالي التمويل	127192045	240809408	504579730
الاعتماد الجاري	1547773062	1666813245	2226942397
اجمالي التمويل بالإجار	1674965107	1907622653	2731522127

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك

نلاحظ من خلال التقرير أن التمويل بالإجارة كذلك في تطور مستمر على مدى الثلاث سنوات الأخيرة مما نفسره بان هناك اهتمام من قبل الشركات بهذا التمويل والبنك يساهم بموارده المالية فيها.

4 خاتمـــة

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية دراسة**" دور المنتجات المالية الاسلامية في دعم تفعيل الاستثمار في الجزائرية _دراسة حالة بنك البركة الجزائري_"** حيث خلصت إلى أنالمنتجات المالية هي أدوات مختلفة الانواع فرضتها البيئة الاقتصادية المتميزة بالتغير السريع وبالمنافسة الشرسة بين مختلف المؤسسات المالية التي تهدف لابتكار وتطوير منتجات تتلاءم وطبيعة التغير والبيئة العاملة فيها، ولكن وفق مبادئ الشريعة الاسلامية من أجل التوصل لتمويل اسلامي أمثل يلبي رغبة المستثمرين المتخوفون من الربا.

توصلنا لجملة نتائج وتوصيات من بينها ما يلي:

أ_ النتائج

- المنتجات المالية تتنوع بين الأصلية و اخرى تحاكي المنتجات التقليدية بطابع اسلامي مما يعني أن هناك ابداع وابتكار في التعامل بها؛
- وجودالمنتجاتالماليةيعتبركابتكارلحلولتمويليةجديدةمضافةللتمويلالتقليدي؛
- يبحث دائما بنك البركة على منتجات تخلوا تماما من الربا؛
- هناك انخفاض ملحوظ في استعمال المنتجات المالية الاسلامية في استثمارات طويلة الأجل لدى بنك البركة الجزائري؛
- بنك البركة الجزائري يعتبر ناجح في العمل المصرفي الاسلامي خاصة في التعاملات القصيرة الأجل؛
- يتخوف بنك البركة الجزائري من الاستثمارات طويلة الاجل بسبب تخوفه من انعدام السيولة الكافية.
- بنك البركة الجزائري يستثمر في مختلف الادوات المالية الاسلامية من اجل تنويع الاستثمارات؛

ب_ التوصيات

- الاستفادة من التجارب العالمية خاصة العربية منها حتى يتطور بنك البركة أكثر.
- ضرورة التعامل للأمد الطويل على الأقل كتجربة من اجل تشجيع المستثمرين على ايداع أموالهم لديه أكثر.
- التعامل بالصكوك الاسلامية خاصة في ظل نقص الموارد المالية بالجزائر.
- البعد عن منافسة البنوك المحلية و الخارجية العاملة بالتمويل التقليدي.

5 قائمةالمراجع

أ_ كتب

1 أبو بكر الجزائري. (بلا تاريخ). *مناهج السلم* (الإصدار الأولى). الجزائر: دار السلام.

2رشيد محمود، عبد الكريم. (2001). *المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية*. القاهرة، مصر: الدار الجامعية.3

3سامي سويلم. (2006). صناعة الهندسة المالية نظريات في المنهج الاسلامي. 17.

4صوان محمد حسن. (2001). *أساسيات العمل المصرفي الاسلامي*. عمان، الاردن: دار وائل للنشر.

5علاء الدين، أبي بكر بن مسعود الكاساني. (2003). *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع* (الإصدار 7). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

6أشرف محمد الدوابة. (2006). *دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الاسلامية*. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

7الياس عبد الله، ابو الهيجاء. (2007). تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية. *اطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد ومصارف اسلامية*، 58. الاردن، اربد.

8رشيد، محمود عبد الكريم. (2007). *الشامل في العمليات المصارف الاسلامية*. عمان: دار النفائس

9ألاء راشد أبو عبيد. (2008). الاستثمار طويل الاجل في البنوك الاسلامية. *رسالة ماجيستير تخصص اقتصاد ومصارف اسلامية*، 9. الاردن، اليرموك.

10العجلوني، محمد محمود. (2008). البنوك الاسلامية واحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية. عمان، دار الميسرة للنشر، الاردن.

11المعهد الاسلامي للبحوث البنك الاسلامي للتنمية. (2008). مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الاسلامي (الإصدار الأول). جدة، السعودية.

12النيار المنزول، مصطفى. (2009). شرح احكام العقود في التشريع السوداني (الإصدار الاولى). الخرطوم، السودان: دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة.

13حمد بن محمد سالم، المجوسي الشنقيطي. (1436). واسع الدرر في هتك اسرار المختصر(فصل المرابحة) (الإصدار 1). نواكشط: دار الرضوان.

14رفعت السيد العوضي. (2013). تقويم تجربة المصرفية الاسلامية. موسوعة الاقتصاد الاسلامي في المصارف والنقود والاسواق المالية، 178. دار السلام للطباعة.

15حمود صوان حسن. (2001). اساسيات العمل المصرفي الاسلامي. عمان: دار وائل للنشر.

16معن خالد القضاة. (2007). فقه السياسة المالية الاسلامية (الإصدار الاولى). الاردن: عالم الكتب الحديث.

17منذر قحف. (2011). أساسيات التمويل الاسلامي. ماليزيا: الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية اسرا.

ب_ رسائل

1 محمد لخضر، بوساحة. (2006). تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية. *رسالة ماجيستير في الاقتصاد والادارة*، 114.

ج_ مقالات وملتقيات

1جمال العمارة. (5_6 05, 2014). المنتجات المالية كتطبيقات للعقود في الصناعة المالية الاسلامية. *منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية* ، 07. سطيف، الجزائر: الاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية.

2زيد الخير ، ميلود. (24 افريل, 2011). ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الاسلامي. *ملتقى دولي أول حو الاقتصاد الاسلامي*، 03. غرداية، المركز الجامعي، الجزائر.

3علي موسى خنيوة، محمد الأمين حنان. (23_24 فيفري, 2011). منتجات الهندسة المالي الاسلامية: الواقع والتحديات ومناهج التطوير. *ملتقى الأول حول: الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل*، 04. الجزائر.

4علي نعجة، عبد الرحمان حمزة. (8_9 ديسمبر, 2013). الضوابط الشرعية لاستخدامات الهندسة المالية كمدخل لتطوير المنتجات المالية الاسلامية. *مداخلة ضمن ملتقى دولي الثاني للصناعة المالية الاسلامية*، 12. البليدة، الجزائر.

5لقمان محمد مرزوق. (بلا تاريخ). البنوك الاسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي. *ندوة رقم 24 عقدها المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الاسلامي للتنمية*، 280. المحمدية، البنك الاسلامي للتنمية، المغرب.

د_ مواقع إلكترونية

1 اسلامي اف ان. (2003). تاريخ الاسترداد 2019، من المنتجات الاسلامية:
googleweblight.com/i?u=https://www.islamifn.com/basic/muntagat.htm